

هذه القاعدة مساوية حتى تم رفع حصة البلد المنتج الى ٥٥ ٪ من الأرباح الصافية ، حسب اتفاقية طهران ١٩٧١ . والشركات لا تخضع للمحاکم الوطنية بل تتمسك بالتحكيم الدولي اسلوبا لفض منازعاتها مع البلد المنتج . وحكومات البلدان المنتجة ليست لها مشاركة في رأسمال الشركات ولا مشاركة فعلية في مجالس إدارتها وليست لها سلطة حقيقية في الرقابة الفنية على المشروع وتوجيهه كما أن المواطنين لا يشغلون الا في النادر المناصب الإدارية والفنية الهامة فيها . وتكتفي حكومات البلدان المنتجة بدور جابي الضرائب في نهاية العام ، وقد أصبح النفط يشكل الجزء الاعظم من صادرات هذه البلدان وأصبحت تعتمد اعتمادا شبة كلي على دخل النفط الذي تقدمه لها الشركات الاجنبية . فنشأ بذلك في هذه البلدان نوع من التبعية الاقتصادية للاحتكارات النفطية وللدول التي تنتمي اليها .

وبالطبع فليس مما يذكر ان هذه الامتيازات النفطية قد أصابها بعض التطور خلال السنوات الطويلة التي سيطرت فيها على استغلال النفط العربي . الا انه بالإضافة الى التعديلات في البنود المالية التي أدت الى رفع دخل البلد المنتج من مبلغ ضئيل مقطوع عن كل طن من النفط حسب الامتيازات الاصلية الى ٥٥ ٪ من الأرباح حسب اتفاقية طهران لعام ١٩٧١ ، مع تطبيق قاعدة تنفيق الربح (١٥) ، فان التعديلات الاخرى لا تتعدى تضيق المساحات المشمولة بالامتياز والتخلي عن أجزاء من هذه المساحات الشاسعة والاتفاق بموجب اتفاقية طهران ، على أن لا تعدل الأسعار المعلنة الا باتفاق الطرفين ، حكومة البلد المنتج والشركة ، بعد أن كانت هذه الاسعار تحدد وتعديل بمعرفة الشركات وحدها . ويتضح من ذلك أن التطور الذي أصاب هذه الامتيازات لم يكن تطورا جذريا ولم يمس جوهر الامتيازات نفسه وان صورة الامتيازات الكلاسيكية بمساوئها المعروفة والتي أشرنا اليها أعلاه ما زالت باقية على حالها . وفي اعتقادنا ان اتفاقية المشاركة التي أبرمت في المدة الأخيرة (من حيث المبدأ في شهر اكتوبر ١٩٧٢) بين الشركات النفطية وبعض بلدان الخليج والتي تتيح لهذه البلدان اكتساب حصة في رأسمال هذه الشركات تبدأ بنسبة ٢٥ ٪ عام ١٩٧٣ (ثم ترتفع بالتدريج حتى تصل الى ٥١ ٪ عام ١٩٨٣) - هذه الاتفاقية لا تمثل في الوقت الحاضر تغييرا جذريا كافيا لصورة الامتيازات الكلاسيكية بمساوئها المعروفة نظرا لان نسبة المشاركة الضئيلة التي ستحصل عليها الحكومات لا سيما في البداية لن تحقق لنا السيطرة الحقيقية وارقابة الفعالة على استثمار ثرواتنا النفطية وتبقى الشركات هي المسيطرة الحقيقية على هذا الاستثمار كما في ظل الامتيازات الاصلية . وسنعود لهذه المسألة فيما بعد .

ومما لا شك فيه ان الوضع الحالي لاستثمار النفط العربي يتميز بوجود بعض العقود والاتفاقيات النفطية التي أبرمت في السنوات الاخيرة ، مثل بعض اتفاقيات المشاركة وعقود المقاوله ، والتي تتجلى فيها كثير من الجوانب الايجابية وتمثل تقدما كبيرا بالنسبة لاتفاقيات الامتياز الكلاسيكية لا سيما من حيث تحقيق قدر من سيادة الدولة وسيطرتها على استثمار ثرواتها النفطية ، كما ان هنالك بعض حالات الاستثمار المباشر في عدد من بلداننا . ولكن علينا أن لا ننسى ان هذه العقود الاخيرة الجيدة نسبيا ومجالات الاستثمار المباشر لا تغطي في الوقت الحاضر سوى جزء هامشي صغير من مجموع النفط العربي . فامتيازات الشركات الاحتكارية الكبرى ما تزال تسيطر على حوالي ٩٠ ٪ من انتاج النفط العربي بينما لا تشمل العقود والاتفاقيات الاخيرة ومجالات الاستثمار المباشر الا حوالي ١٠ ٪ من مجموع انتاج النفط العربي ، حسب احصائيات عام ١٩٧١ .

والشركات الامريكية تملك ٦٢ ٪ من الامتيازات النفطية في الوطن العربي سواء في منطقة الخليج العربي او في شمال افريقيا بمعنى انها تسيطر على ٦٢ ٪ من الاحتياطي النفطي العربي حسب تقديره في نهاية عام ١٩٧١ (ولسنا نعني بذلك انها تملك قانونا هذه